الحوار المهيكل لحل الأزمة في ليبيا: المحفزات والكوابح

د. محمد عبد الحفيظ الشيخ*
m.alshiekh@academy.edu.ly

DOI: 10.65727/2641-000-020-003

المستخلص:

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن حيثيات (الحوار المهيكل) لحل الأزمة الليبية، في ظل الجدل المستمر بين قوى تدفع نحو التوافق وأخرى معارضة له. ومن ثم تقييم محفزات وفرص نجاح هذه الخطة والتحديات الماثلة والكوابح التي تعترض طريقها، ويبدو واضحاً أن هناك محفزات تجعل من الحوار والتوافق ضرورة لا مفر منها، وهو ما يدفع جميع النخب السياسية للجلوس إلى طاولة الحوار، خصوصاً مع اتفاق المجتمع الدولي على ضرورة إنهاء الأزمة الليبية، بعد قناعة الأطراف المحلية بعدم جدوى أو قدرة أي طرف على الحسم لصالحه في ظل التوازن العسكري على الأرض، في المقابل، هناك كوابح تمنع ترجمة أي حوار إلى واقع عملي، في ظل غياب قوة رادعة تضمن تطبيق الاتفاق على الأرض، تجعل من الأطراف المدعومة من الخارج في مأمن من العواقب عند خرق الاتفاق.

توصلت الدراسة إلى أن خطة الحوار المهيكل تمثل محاولة أممية للتعامل مع الأزمة الليبية، لكن نجاحها يعتمد بالدرجة الأولى على حجم الضغوطات الدولية الفعلية على الأطراف المعرقلة للقبول بالخطة الجديدة، وأن التحدي الأكبر الذي يواجه الأزمة الليبية القائمة يتمثل في رفض النخب المحلية والجماعات المسلحة التي تستميت في الدفاع عن مصالحها المكتسبة من وراء الانقسام، وهو ما يهدد بفشل الخطة ومن ثم العودة إلى المربع الأول.

الكلمات المفتاحية: الحوار المهيكل، البعثة الأممية، الأزمة الليبية، التوافق الوطني، المحفزات والكوابح.

* د. محمد عبد الحفيظ الشيخ، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، جنزور.

Abstract:

This research aims to reveal the specifics of an organized conversation to address the Libyan crisis, amid the continuous discussion between factions advocating for agreement and those against it. It subsequently evaluates the motivations and possibilities for achieving success with this plan, along with the current challenges and hurdles obstructing its advancement. It appears evident that there are strong reasons rendering dialogue and agreement an essential requirement. This is what compels all political elites to come to the negotiating table, particularly in light of the international community's consensus on the necessity to resolve the Libyan crisis, as local factions have realized that no one side can secure a conclusive victory given the current military balance. Conversely, there are barriers that hinder any conversation from becoming actionable, given the lack of a coercive power that guarantees the agreement's enforcement in practice, which allows the externally backed parties to evade repercussions when they breach the agreement.

The research determined that the organized dialogue strategy signifies a global effort to address the Libyan crisis; however, its effectiveness relies mainly on the level of real international pressure on the faction hindering acceptance of the revised plan. The primary obstacle in the current Libyan crisis is the opposition from local elites and armed factions who are fiercely protecting their interests obtained from the division, posing a risk of derailing the plan and reverting to a previous state.

Keywords: Organized Conversation, UN Operation, Libyan Conflict, National Agreement, Motivations and limitations.

مقدمة

على مدى عقد ونيف، بذلت البعثة الأممية للدعم في ليبيا جهود حثيثة بهدف إخراج البلاد من أزمتها القائمة، إلا أن تلك الجهود لم تنجح في تحقيق أي انجاز يذكر في مسار فك رموز الأزمة الليبية وحلحلة كل تعقيداتها، وهو ما أثار الكثير من علامات الاستفهام حول فاعلية وجدية البعثة الأممية ومقاربتها للحل في ليبيا، وما إذا كانت فعلاً تحمل في جعبتها أفكاراً بنّاءة تفضي إلى تحقيق الاستقرار والأمن وعودة الدولة موحدة بمؤسساتها. يبقى الدور الأممي في ليبيا من الأهمية بمكان بحيث لا بديل عن عنوانه العريض، رغم أن الفاعل المحرك لروافعه معروف، وهو ما بدأت معالمه واضحة من خلال ما حققه وفدا اللجنة العسكرية في جنيف من اتفاق شامل ودائم لإطلاق النار برعاية الأمم المتحدة.

في ظل هذا التعقيد المتشابك، أخذت الخلافات العلنية تتفاقم بين القيادات السياسية والعسكرية الليبية، وذلك بشأن العديد من القضايا، أبرزها قيادة الجيش، التي تعد الملف الأهم في تعطيل المصالحة الوطنية في ليبيا، وبرزت في الآونة الأخيرة، إشارات عديدة ضمن جهود البعثة الأممية تمثلت بإطلاق مسار سياسي جديد بخصوص الأزمة في ليبيا، ما عرف بـ "الحوار المهيكل"، في ظل نقاش واسع حول فرص نجاح المسار الجديد في كسر حالة الجمود السياسي، وما إذا كان يشكّل منعطفاً نحو تسوية شاملة أم تكرار لتجارب سابقة.

لذا، تحاول البعثة الأممية إعادة تنشيط العملية السياسية، من خلال ما تصفه "بالحوار المهيكل" وهو مسار جديد تسعى من خلاله إلى جمع مختلف الفرقاء الليبيين حول مائدة حوار واحدة، ضمن مقاربة أوسع وأكثر شمولاً، وأكدت البعثة أن هذا المسار يعد محوراً رئيسياً في تنفيذ خارطة الطريق السياسية الجديدة لإنهاء المرحلة الانتقالية عبر انتخابات وطنية حرة ونزيهة تقبل نتائجها جميع الأطراف. من هنا، تبرز أهمية الدراسة انطلاقاً من أهمية الجهود التي تبدلها البعثة الأممية في ليبيا منذ سنوات لاحتواء الأزمة القائمة، خصوصاً في ظل التطورات السياسية والعسكرية التي صاحبتها، والتهديد باندلاع حرب باتت نذرها تلوح في الأفق.

وتسعى هذه الدراسة للكشف عن خطة البعثة الأممية الجديدة بما يعرف بـ "الحوار المهيكل" وسوف يتم تناول ذلك بالشرح والتحليل المعمق لملامح هذه الخطة، وفهم حيثياتها، وفرص النجاح والتحديات التي تواجهها، وكذا ردود الفعل المحلية والدولية تجاهها، وكذا السيناريوهات المتوقعة للخطة الجديدة وحظوظها في إعادة تشكيل المشهد السياسي والأمني بما يضمن تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا.

وتتمثل الإشكالية الرئيسية التي تنطلق منها الدراسة في السؤال التالي: ما هي ملامح الحوار المهيكل الذي تراهن عليه البعثة الأممية لإنهاء الأزمة في ليبيا؟ وما هي التحديات الماثلة وآفاق المستقبل الذي تتجه نحوه الدولة الليبية في ضوء خطة البعثة الأممية الجديدة؟

ولمعالجة هذا الموضوع سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توضيح ملامح الخطة الجديدة وحيثياتها، والكوابح التي تعترض طريقها ومحفزات النجاح، كما سيتم توظيف

المنهج الاستشرافي الذي يمكن أن يساعد في الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية وبما يساهم في بناء مستقبل أفضل لليبيا.

وللإجابة عن التساؤلات المطروحة، سوف يتم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية: أولاً: طبيعة وملامح الحوار المهيكل في ليبيا، ثانياً: مسارات الحوار المهيكل: المحفزات والكوابح. ثالثاً: أي أفق جديد لإنهاء الأزمة الليبية؟

أولاً: طبيعة وملامح الحوار المهيكل في ليبيا

بعد الجمود الذي أصاب العملية السياسية في ليبيا، لجأت البعثة الأممية إلى تبني استراتيجية جديدة ما عرف بـ "الحوار المهيكل" بهدف كسر الجمود السياسي المستمر منذ سنوات، لا سيّما بعد فشل خارطة الطريق المؤدية إلى الاستحقاق الانتخابي والذي كان مقرراً في ديسمبر 2021.

يهدف الحوار المهيكل إلى تجاوز الأسلوب التقليدي في التفاوض الذي يستند في الأساس على المبادرات والحوارات المفتوحة (مثل حوارات جنيف وأبو زنيقة) وغيرها، والتي لم تقدم أي نتائج تذكر في مسار حل الأزمة الليبية القائمة، بعدما فشلت في الوصول إلى قرارات ملزمة لكل الأطراف بسبب كثرة الأجندات السياسية وتشتتها[1] ويبدو واضحاً أن الفلسفة الأساسية للحوار المهيكل تستند إلى تفتيت القضايا الكبرى وتجزئتها إلى ملفات صغيرة تكون قابلة للحل والتنفيذ الفوري. مع أهمية وضرورة ضم الأطراف وأصحاب المصالح الحقيقية مثل (وزراء المالية، والاقتصاد، لعرض عديد القضايا من أبرزها مناقشة الميزانية، بالإضافة إلى قادة عسكريين لمناقشة الملفات المتعلقة بالأمن)[2].

وخلال إحاطتها أمام مجلس الأمن، أوضحت المبعوثة الأممية "هانا تيتيه" أن "الحوار المهيكل" يُعد أحد الأعمدة الأساسية في خارطة الطريق الجديدة، ويهدف إلى تمكين شرائح واسعة من المجتمع الليبي من ضمان المشاركة في صياغة العملية السياسية، بعيداً عن التجاذبات المستمرة بين مجلسي النواب والأعلى للدولة. وأشارت إلى أن البعثة تمضي بخطى ثابتة في استعداداتها لإطلاق هذا الحوار

(1) محمد فوزي، ما هو الحوار المهيكل الذي تراهن عليه البعثة الأممية لحل الأزمة الليبية؟ الشاهد، 17 أكتوبر 2025، تاريخ الزيارة 2025/11/10. https://2u.pw/NoERZF

(2) المرجع نفسه.

بمشاركة ممثلين عن مختلف المؤسسات والهيئات الليبية، على نحو يعكس التنوع الواسع للمجتمع الليبي الاجتماعي والجغرافي والثقافي[1].

وبحسب ما أعلنت عنه تيتيه، سيجرى تنظيم الحوار المهيكل عبر أربع مجموعات عمل رئيسية تتناول ملفات حيوية، أبرزها، الحوكمة، والاقتصاد، والأمن، والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، وهي الملفات التي ترى البعثة أنها تشكل أساس أي تسوية سياسية شاملة ومستدامة. كما أكدت أن الأمم المتحدة ستلتزم بضمان تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن 35%، إلى جانب إنشاء "ملتقى المرأة الليبية" ومنصة خاصة للشباب، بما يتيح توسيع المشاركة المجتمعية في تحديد الأولويات الوطنية وصياغة التوصيات. هذا وتراهن الأمم المتحدة على أن الحوار المهيكل سيساعد في بلورة توافقات وطنية جديدة، تدفع نحو توحيد المؤسسات وتنفيذ خارطة الطريق وصولاً إلى الانتخابات العامة[2].

ويرى مراقبون أن الرهان على هذا الحوار يعكس إدراك البعثة لصعوبة تحقيق توافق بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، بعد سنوات من الانقسام والتجاذبات، معتبرين أن الاتجاه نحو "منبر موازٍ" يشمل القوى الاجتماعية والاقتصادية والمدنية قد يفتح مساراً بديلاً لإنهاء الجمود السياسي. لكن هناك محاذير من أن نجاح هذا المسار سيعتمد بدرجة كبيرة على مدى تجاوب الأطراف السياسية الرئيسية، واستعدادها للتعامل مع مخرجات الحوار المهيكل بفاعلية وجدية، وعدم تحويله إلى مجرد منصة شكلية جديدة تضاف إلى قائمة المبادرات السابقة التي لم تصل إلى نتائج ملموسة وحاسمة.

وكانت المبعوثة الأممية هانا تيتية قد أوضحت بأن "الحوار المهيكل" هو الركن الثالث من خريطة الطريق الأممية التي ترتكز على ثلاث مكونات رئيسية، يركز كل منها على ملف سيادي محدد:

1. المسار السياسي والقانوني من خلال حل التحديات القانونية والإجرائية التي تعيق إجراء الانتخابات وتوحيد السلطة التنفيذية عبر وضع إطار انتخابي فني وقانوني قابل للتطبيق سياسياً لتنظيم الانتخابات الوطنية

(1) نسرين سليمان، الحوار يثير الجدل: البعثة الأممية تطلق "المهيكل"، وحكومة حماد والأحزاب الليبية تعترض، **القدس العربي**، 2 نوفمبر 2025، تاريخ الزيارة 2025/11/13. https://2u.pw/khyuNy

(2) رشا الدرسي، خريطة طريق أممية جديدة هل توقظ ليبيا من سباتها العميق؟ مراسلو الجزيرة نت، 2025/8/23، تاريخ الزيارة 2025/11/12. https://2u.pw/xhbZZb

الرئاسية والتشريعية، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال التوافق على القوانين الانتخابية النهائية والآليات الأمنية لتأمين الاقتراع، وتشكيل لجان عمل مصغرة ومؤقتة تضم ممثلين عن مجلسي النواب والأعلى للدولة، لكن بتركيز محدود جداً على نصوص محددة قابلة للتعديل أو الإقرار.

2. المسار الأمني، يقوم على إعادة إدماج أو تفكيك الفصائل والتشكيلات المسلحة وتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية المنقسمة في البلاد عبر تشكيل حكومة جديدة موحدة تعنى بتهيئة المناخ العام للعملية الانتخابية. مع أهمية تفعيل اتفاقيات اللجنة العسكرية المشتركة (5+5) والوصول إلى آليات عملية لسحب القوات الأجنبية والمرتزقة من البلاد. ومن ثم، عقد لقاءات محددة للقادة العسكريين والأمنيين الرئيسيين، بعيداً عن الإعلام، لمناقشة ملفات حساسة مثل تبادل السجناء وتوحيد الأرقام العسكرية.
3. المسار الاقتصادي والمالي، وهو الأكثر الحاحاً، حيث يسعى لوقف التدهور الاقتصادي نتيجة لاستمرار الانقسام السياسي والمؤسسي، ومن ثم التوافق على آلية شفافة وموحدة للميزانية العامة والموارد النفطية. مع اختيار مسؤولين من المؤسسات السيادية الموحدة (مثل المؤسسة الوطنية للنفط، والبنك المركزي) المنقسمة على نفسها، تحت إشراف أممي لضمان إدارة موحدة للمالية العامة، يتم التركيز على قضايا ذات أولوية قصوى مثل ديون الدولة والإنفاق على التنمية[1].

ثانياً: مسارات الحوار المهيكل: المحفزات والكوابح

تسعى البعثة الأممية من خلال خطة الحوار المهيكل، إلى تجاوز الفشل المتكرر لكل الحوارات والمفاوضات السابقة، بيد أن هذا المسار يواجه مجموعة من التحديات الجسيمة، وبرغم من الصعوبات والكوابح التي قد تعرقل العملية السياسية الليبية برمتها، فإن طبيعة الحوار المهيكل تخلق محفزات وفرصاً للنجاح في الوقت نفسه، تتعزز بعدة عوامل داخلية وخارجية:

1. المحفزات

- إن التركيز على كل مسار على حدة، ربما يعطي فرصاً أكبر لإحراز تقدم في الملف الاقتصادي المتعلق بتوزيع الثروة والشفافية، وكذلك على مستوى الخدمات بتحسين الكهرباء والمياه، دون انتظار

(1) نسرين سليمان، الحوار يثير الجدل: البعثة الأممية تطلق "المهيكل وحكومة حماد والأحزاب الليبية تعترض، مرجع سابق.

حل كامل للمأزق السياسي. باعتبار أن هذه الملفات أقل استقطاباً وحدة، ويمكن أن تعود بالنفع في اتجاه بناء الثقة المتبادلة. ناهيك عن أن أي نجاح ولو كان محدوداً في مسار توحيد الميزانية أو تحسين الخدمات العامة يمكن أن يخلق زخماً إيجابياً يسمح بالتحرك نحو الحل السياسي الشامل.

- لا يمكن إغفال حالة الإحباط الشعبي في الشارع الليبي والتي وصلت إلى درجات غير مسبوقة، بسبب تردي الخدمات، التضخم، والفساد المالي منقطع النظير، وهو ما يشكل تهديداً لوجود النخب السياسية ويدفعها ولو على مضض، إلى التعاون مع البعثة الأممية. إضافة إلى إطلاق البعثة الأممية للحوار المهيكل عبر آليةً تشاركيةً بين القوى الاجتماعية والمدنية في البلاد، وتوظيفها كعامل ضغط خارجي يمكن أن يحد من قدرة الساسة على التسويف والمماطلة.
- ومن الملاحظ وجود تقارب دولي في المواقف الدولية، خصوصاً بعد قناعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، واتفاقها على ضرورة إنهاء المرحلة الانتقالية التي طال أمدها وإجراء الانتخابات، هذا الاتفاق ربما يتيح للبعثة الأممية فرصة استخدام آلية فرض العقوبات بفعالية أكبر على الأطراف المعرقلة للعملية الانتخابية أو اتفاقيات الحوار المهيكل.

2. الكوابح

برغم من أن الخطة تبدو منطقية وواقعية إلى حد ما، إلا أنها تواجه جملة من الصعوبات الجمة، البنيوية والهيكلية، ولعل من أبرزها:

- تعنت النخب السياسية الليبية الحالية في الأجسام التشريعية والتنفيذية (مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة) وتشبتها بمواقفها باعتبارها مستفيدة من الوضع القائم ومن حالة الانقسام المزمنة، حيث يضمن لها الانقسام بقاءها في السلطة والتحكم في الموارد المالية، فضلاً عن إصرارها على المضي قدماً في عرقلة أي حوار مهيكل، حيث تعمل هذه النخب على عرقلة أو إفراغ المسار السياسي المهيكل من محتواه عبر المطالبة المستمرة بالتفاوض على قضايا فرعية أو إجرائية بدلاً من الالتزام بالملفات الجوهرية (مثل القوانين الانتخابية النهائية).
- والأهم من ذلك كله هو أن النخب السياسية والتحالفات الاجتماعية معها تعلم أن ليس من مصلحتها إجراء أية تسوية أو مصالحة حقيقية طالما أن مؤسسات الحكم لا تنفصل عن آليات توزيع المناصب

والامتيازات والعوائد المالية. ولذلك ظلت هذه النخب على رفضها القاطع لقبول مبدأ الشراكة في الحكم، حيث يرى كل طرف أن ما يحققه التفرد له بالحكم من منافع عبر تقاسم المغانم هو أعظم مما يتحقق له عبر التوافق والتفاهم مع الآخر، وهو ما يفسر تشّبث كل طرف بإستراتيجية التنافر مع الآخر لما يحققه له ذلك من مكاسب[1].

- تعطيل كل الأطراف أو أحداها أحياناً لأي مبادرة أو خطة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من شأنها إطالة أمد المرحلة الانتقالية، بكونها المستفيد الأكبر، ويبدو واضحاً أن الأطراف المؤسسية الرئيسة غير جادة أو راغبة في حل المسائل الخلافية السياسية، لتمهيد الطريق أمام الانتخابات التي طال انتظارها في البلاد. كما لم يتخذ أي طرف خطوة حاسمة بعيداً عن موقفه المتعنت والمتصلب، ويستمرون في وضع الشروط المسبقة لمشاركتهم في أي حوار. إن استمرار الوضع القائم يشكل تهديداً كبيراً لوحدة البلاد في ظل هشاشة المؤسسات الوطنية والانقسامات العميقة داخل الدولة التي تنطوي على مخاطر جسيمة على أمن واستقرار البلاد ومستقبلها.
- جُل المؤشرات تدفع باتجاه صعوبة مهمة المبعوثة الأممية الجديدة، نظراً لافتقارها إلى آليات ملزمة لتنفيذ قراراتها، وهذا بطبيعة الحال ما ينسحب على كل المبعوثين السابقين، وقد اتضح ذلك من خلال تعاقبهم على ليبيا وتعدد مهامهم، ويبدو جلياً أنها لا تعدو أن تكون سوى تبادل أدوار وظيفية للمبعوثين الأمميين، لا تحضر الإرادة السياسية الحقيقية في حساباتهم. وبالتالي يصعب عقد آمال على البعثة الأممية لإحداث تغيير جذري يفضي إلى إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة وتوحيد مؤسسات الدولة والخروج من دائرة الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها ليبيا، في المدى المنظور[2].

---

(1) أسامة علي، ليبيا: البعثة الأممية تعلن شروط الترشح المهيكل وحماد يتهمها بالقفز على مراحل العملية السياسية، العربي الجديد، 31 أكتوبر، تاريخ الزيارة 2025/11/12 https://2u.pw/HfGLaK

(2) محمد عبدالحفيظ الشيخ، خيار الاستحقاق الانتخابي في دول ما بعد الصراع ليبيا نموذجا، **مجلة الاجتهاد القضائي**، المجلد 16، العدد 1، مارس 2024، ص: 59 . 60.

- إضافة إلى أن تداخل الملفات من الصعوبة بمكان فصلها عن بعض، فالملف الاقتصادي مرتبط ارتباطاً مباشراً بالملف الأمني (حماية الحقول والموانئ النفطية)، وكلاهما مرتبط بالملف السياسي المتمثل بتشكيل حكومة واحدة، مما يعيد العملية السياسية إلى المربع الأول.
- يظل التحدي الأكبر متمثلاً في الانقسام السياسي والتشظي المزمن، وعلى الرغم من محاولات التوحيد، لا تزال المؤسسات السيادية (المصرف المركزي، والمؤسسة الوطنية للنفط، والمؤسسات الأمنية) تعمل بنظامين أو أكثر، مما يخلق مقاومة فنية للتوحيد في المسار الاقتصادي والأمني الاتفاق على ميزانية موحدة أو آلية إنفاق شفافة يصطدم بمقاومة البيروقراطية المنقسمة والقيادات الفنية التي بنت شبكات مصالح خاصة بها.
- هشاشة الترتيبات الأمنية: يعتمد المسار الأمني على التزام كافة القادة العسكريين والتشكيلات المسلحة باتفاقيات وقف إطلاق النار، بالنظر إلى أن أي انتهاك من أحد الأطراف يمكن أن يعيد البلاد إلى مربع الصراع المسلح، مما يهدد بنسف أي تقدم على المسارين السياسي والاقتصادي.
- تم وضع خطة الحوار المهيكل لكي يتجنب الوقوع في فخ الفشل أسوة بالحوارات السابقة، فالمنهجية الجديدة تعتمد على التسلسل في عدم انتقال الحوار من مرحلة إلى أخرى، إلا بعد انجاز هدف محدد في المرحلة الحالية. وهو ما يعني الدفع بالعملية إلى الأمام، وهو ما يعني أن الفشل في ملف ما لا يعني بالضرورة فشل العملية برمتها، وهو ما يمنحها مرونة أكبر.
- تحدي العامل الخارجي، لا تزال ليبيا حتى اليوم تعاني من تأثير العامل الخارجي، فهناك قوى دولية وإقليمية وعربية فاعلة تمتلك نفوذاً كبيراً على الأطراف الليبية، فأي تسوية حقيقية أو توحيد للمؤسسة العسكرية من شأنه أن يهدد مصالح إحدى هذه القوى، قد يؤدي إلى تقويض الحوار بشكل مباشر أو عبر وكلائها. علاوة على ذلك، إن وقوع الأطراف الليبية تحت مآسير الضغط الخارجي وتأثيراته قد يؤدي إلى انسحاب أحد هذه الأطراف من طاولة الحوار والمفاوضات في أي لحظة حاسمة، كما حدث في مرات سابقة والشواهد على ذلك كثيرة[1].

(1) المرجع السابق، ص: 62.

ثالثاً: ردود الفعل المتباينة حول خطة الحوار المهيكل

تباينت ردود الفعل المحلية حول خطة البعثة الأممية التي أعلنت عنها لحل الأزمة الليبية، تهدف هذه الخطة إلى استئناف العملية السياسية وإجراء انتخابات عامة في البلاد. تمثل خطة الحوار المهيكل محاولة لكسر الجمود السياسي أو إعادة تشكيل المشهد الليبي، وهذا ما قد يدفع الأطراف الفاعلة إلى إعادة النظر أو تقييم هذه الخطة وفق منطق وحسابات الربح والخسارة، ويبدو جلياً أن التباين في ردود الفعل ليس مجرد اختلاف في وجهات النظر فحسب، وإنما هو انعكاس لتضارب المصالح وتقاطعاتها والرؤى المستقبلية للعملية السياسية الليبية برمتها. وعادة ما تأتي مثل هذه الردود من الأطراف التي ترى في الخطة فرصة لتحقيق أهدافها، أو ربما تعتقد بأن الوضع الراهن يضرّ بها أكثر من أي تسوية محتملة.

وعادة ما تظهر ردود الفعل تجاه أي خطة من خلال ثلاث مستويات، تتراوح بين التأييد والتحفظ والرفض القاطع. فالأطراف الداعمة (وهم المستفيدون المحتملون)، حيث تسعى هذه الأطراف إلى إظهار الفاعلية الدبلوماسية والترحيب بالخطة كخطوة أولى ضرورية، ومن ثم، استغلال الظروف لزيادة نفوذها وتأثيرها أو من الحصول على حصة معتبرة من المقاعد في أي تشكيل حكومي جديد. وتراهن على حيادية هيكل الحوار[1].

بالنسبة للأطراف المتحفظة، وهي التي تشعر بغموض في تفاصيل الخطة، وعادة ما يكون لديها مصالح راسخة في الوضع الراهن، لكنها لا تستطيع رفض الحوار علناً. وبالتالي تظهر الدعم المبدئي مع وضع شروط أو تحفظات تتعلق بالتمثيل، أو مكانة المؤسسة العسكرية، أو آلية تقاسم الثروة، مع ضمان عدم خسارة المكاسب الحالية وتتجنب الظهور بصفة المعرقل أمام المجتمع الدولي.

على النقيض من ذلك، تشعر بعض الأطراف أن "خطة الحوار المهيكل" تم تصميمها دون إشراكهم بشكل كافٍ أو أن هذه الخطة تستهدف بالأساس تقليص نفوذها. هذا الشعور بالإقصاء يؤدي إلى

(1) محمد عبدالحفيظ الشيخ، خطة البعثة الأممية الجديدة لتسوية الأزمة الليبية: رؤية استشرافية، **مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، المجلد12، العدد 2، جوان 2025، ص 708 . 709.

الرفض الفوري كوسيلة للضغط من أجل إعادة التفاوض على شكل التمثيل. وإذا ما شعرت بأن هذه الخطة تهدد وجودها السياسي أو الاقتصادي بشكل مباشر. بمعنى أوضح، إن دوافع الرفض تأتي في سياق الهواجس والمخاوف من أن تؤدي الخطة إلى إلغاء شرعيتها أو إقصائها من السلطة المتحصلة عليها من جراء الفوضى، أو المساس بالمزايا والمناصب التي تستفيد منها. وترى أن القبول بالخطة حالياً هو استسلام. لذا، يصبح الرفض تكتيكاً لكسب الوقت وإعادة التموضع. وغالباً ما يتم رفض الخطة من خلال التشكيك في نزاهة الأطراف الداعية للحوار، أو بث الدعايات بأنها مؤامرة خارجية، أو التركيز على المطالبة بالحلول الوطنية ورفض التدخلات الخارجية. أي خطة من شأنها تهدد الترتيبات المالية والأمنية القائمة، تدفع بالأطراف المستفيدة من استمرار حالة الانقسام وإطالة أمده، فرصة لها، وعليه، ترفض أي ترتيب مهيكل يؤدي إلى الشفافية أو تقاسم أكثر انصافاً وعدالة للموارد. وبالتالي يمثل الحوار المهيكل تهديد لمصالحها وليس فرصة[1].

برغم الآمال الكبيرة لشريحة واسعة من الليبيين حول الخطة في تأمين مستقبل بلدهم، وجهت تنسيقية الأحزاب الليبية في بيان لها انتقادات لهذه الخطة معتبرة إياها لا تعدو أن تكون تكرار لسياسات المماطلة والتسويف، وإضاعة الوقت على حساب الليبيين ومعاناتهم. كما أشارت التنسيقية إلى التناقضات في الخطة، ففي الوقت الذي طالبت فيه بتشكيل مجلس تأسيسي يتجاوز الأجسام السياسية القائمة، شددت على ضرورة التعاون مع هذه الأجسام نفسها، لأنه أقصر الطرق، على الرغم من وصفها لها بأنها تعاني قصوراً. وقال البيان: "هذا الموقف يعكس تحدياً صريحاً لإرادة الشعب الليبي، الذي يطالب بمرحلة جديدة تُنهي عبث هذه الأجسام المترهلة وتفتح الطريق أمام تأسيس مؤسسات قادرة على قيادة البلاد نحو الاستقرار. وأضاف البيان أن الإحاطة ضمت خريطة طريق لا تختلف عن سابقاتها، "خريطة تُطيل الأزمة بدل أن تُنهيها، وتُرضي سلطات الأمر الواقع التي تحولت إلى أجسام عاجزة على

(1) المرجع نفسه، ص: 707.

حساب الشعب الصابر عليها لأكثر من عقد، بدلاً من أن تستجيب لتطلعات وآمال الشعب الليبي في بناء دولته المستقرة"[1].

دولياً، يتسم موقف كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تجاه "خطة الحوار المهيكل" لحل الأزمة الليبية بالدعم الثابت للجهود التي تقودها الأمم المتحدة، لكن هذا الدعم ينطلق من مصالح استراتيجية مختلفة، ويتم تنفيذه بأدوات متباينة. من جهته، يرى الاتحاد الأوروبي في الأزمة الليبية تهديداً مباشراً لأمنه واستقراره، خاصة فيما يتعلق بالحدود الجنوبية لأوروبا. لذا، فإن موقفه تجاه الحوار المهيكل يتميز بـ: الدعم التام للمسار الأممي، من خلال دعم جهود الوساطة التي تقودها البعثة الأممية في ليبيا، من خلال السعي نحو حل سياسي ليبي ليبي، يحافظ على استقلال البلاد ووحدة وسلامة أراضيها[2].

لقد أعربت فرنسا عن تقديم دعمها الكامل لتنفيذ خطة الحوار المهيكل، مؤكدة أن هشاشة الوضع الأمني في ليبيا تبرز الحاجة إلى ضرورة وأهمية إطلاق العملية السياسية، من خلال دعم جهود البعثة الأممية داعية جميع الأطراف السياسية وكل الفصائل والتشكيلات المسلحة إلى "الامتناع عن الأعمال التي من شأنها زعزعة استقرار البلاد، واحترام وقف إطلاق النار". وتشجع فرنسا جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك لجنة 5+5 على مواصلة جهودها من أجل إعادة توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية الليبية، كما ترى أن انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة أمرٌ ضروري لاستقرار البلاد وسيادتها[3].

من جانبها تعتبر الولايات المتحدة ليبيا جزءاً من استراتيجيتها الأوسع لمنع الصراع وتعزيز الاستقرار في شمال إفريقيا. وبالتالي فإن دعمها للحوار المهيكل يخدم أهدافاً محددة، ويأتي في إطار مكافحة الإرهاب كأولوية والحد من انتشار الأسلحة. تسعى واشنطن لضمان عدم تحول ليبيا إلى ساحة نفوذ

---

(1) نسرين سليمان، الحوار يثير الجدل: البعثة الأممية تطلق "المهيكل"، مرجع سابق.

(2) كريمة ناجي، الدعم الأوروبي لخريطة الحل في ليبيا مجرد موقف أم مصلحة استراتيجية؟ INDPENDENT عربية، 11 سبتمبر 2025، تاريخ الزيارة 2025/11/13. https://2u.pw/X2x6xv

(3) بعثة الأمم المتحدة تنظم مبادرة حوار واستطلاع بشأن الحوار المهيكل، المنصة الليبية، 2025/11/12، تاريخ الزيارة 2025/11/14. https://2u.pw/KmlC1P

دائمة للقوى المتنافسة مثل روسيا ومرتزقة فاغنر، أو الصين، أو القوى الإقليمية التي تتعارض مصالحها مع الاستقرار طويل الأمد[1]. رحبت مصر بخارطة الطريق الجديدة التي أطلقتها البعثة الأممية، مؤكدة على أن الالتزام بالإطار الزمني للخطة يعد أمراً ضرورياً لضمان مصداقية العملية السياسية، وتحقيق تطلعات الشعب الليبي الشقيق في الاستقرار والتنمية من خلال مسار انتخابي سليم، يهدف إلى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية بالتزامن مع توحيد المؤسسات الليبية من خلال حكومة جديدة وموحدة. وجددت مصر في بيانها، دعمها الكامل للجهود الأممية الرامية إلى استعادة الأمن والاستقرار في ليبيا، وبما يحفظ وحدة الدولة الليبية وسيادتها[2].

رابعاً: أي أفق لإنهاء الأزمة الليبية؟ رؤية استشرافية

مما يقلل من حظوظ الخطة الأممية وما يتمخض عنه في الوصول لحل نهائي للمشكل الليبي، عدم انخراط الفاعلين المحليين على الأرض في هذه الخطة، برغم دعوة البعثة الأممية لها جاءت انطلاقاً من حرصها الظاهري على تحقيق التوافق بين الفرقاء، في محاولة للم شمل الليبيين قبل أن يؤدي إلى انفجار الأوضاع. إزاء هذه التحديات المذكورة، وبالنظر إلى تعقيدات المشهد السياسي الليبي، ما يجعل إيجاد حل للأزمة الراهنة أكثر تعقيداً ويضع البلد أمام مفترق طرق، فإن مستقبل الخطة الأممية ومخرجاتها على أرض الواضع ومدى نجاحها أو فشلها في تحقيق أي اختراق حقيقي يذكر في سياق العملية السياسية وكسر الجمود السياسي، قد يسير في أحد السيناريوهات التالية:

1. **فشل سريع لخطة الحوار المهيكل**

ما يرجح هذا السيناريو تشعب وتباين رؤية الأطراف المختلفة للخطة، فضلاً عن الانقسامات الحادة والبينية بين كل طرف من الرافضين أنفسهم، ما قد يجعل التوصل إلى توافق عبر التفاوض غير مجدٍ. إن من أهم الاحتمالات التي تعزز من اندفاع الأزمة نحو تحقق هذا السيناريو، يتمثل في الآتي:

(1) كريمة ناجي، الدعم الأوروبي لخريطة الحل في ليبيا مجرد موقف أم مصلحة استراتيجية؟ مرجع سابق.

(2) نسرين سليمان، الحوار يثير الجدل: البعثة الأممية تطلق "المهيكل" وحكومة حماد والأحزاب الليبية تعترض، مرجع سابق.

- إطالة أمد الأزمة وعدم قدرة أطرافها المباشرة المتمثلة في المؤسسات السياسية والعسكرية في الوصول إلى حل ينهي الأزمة القائمة ويضع حداً لها بما يحول دون بروز تفاعلات إضافية.
- توفر دعم إقليمي ودولي لمثل هذا التحرك، بما يمنحه مزيداً من القوة والتأثير والزخم.
- عدم نجاعة المبادرات والحوارات السياسية مع قناعة طرفي الصراع بعدم جدوى السلاح والتوازن على الأرض في ظل عدم قدرة أي طرف على تحقيق الحسم العسكري لصالحه بما يزيد من التباعد والتنافر بين الأطراف الليبية[1].

2. **إحراز تقدم محدود للعملية السياسية**

في هذا السيناريو يعتمد نجاح الخطة بشكل أساسي على زيادة حجم القبول الداخلي والخارجي لها في المشهد الليبي عبر التحرك الدبلوماسي بين الفرقاء بوساطة دولية وأممية لإقناعهم بجدوى الخطة. إن من شأن نجاح الأطراف الليبية في التوصل لتفاهمات سياسية أن تحقق الآتي:

- ضمان الانتقال السلس والهادئ للسلطة، واحتواء الأزمة السياسية الراهنة، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتجنيب البلاد ويلات الفوضى والانقسام.
- الشروع في بناء المسار السياسي الديمقراطي بما يعزز من أجواء الحرية في البلاد.
- توفير الفرص لتعافي الاقتصاد الوطني، وتجنيبه الانعكاسات السلبية الناجمة عن استمرار الأزمة، بوتيرتها الحالية، أو اندفاعها نحو منزلقات خطيرة.
- تهيئة الأجواء المناسبة بما يعزز من الحضور الإقليمي لليبيا في المنطقة، ومن ثم تلافي الارتدادات السلبية لحالة الاضطراب على الحدود.
- إن من شأن جلوس الفرقاء الليبيين حول مائدة حوار حقيقية مع توفر الإرادة السياسية أن يقطع الطريق أمام التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي.
- قطع الطريق أيضاً أمام الجماعات المتشددة التي تحاول بكل السبل استغلال حالة الفراغ السياسي والفوضى لإيجاد موطئ قدم لها في ليبيا.

(1) الشيخ، خطة البعثة الأممية الجديدة لتسوية الأزمة الليبية: رؤية استشرافية، مرجع سابق، ص: 717.

3. جمود العملية السياسية واستمرار الوضع القائم

لا تعد عملية التوافق والتسوية السياسية مشكلة من حيث الصعوبات العملية فحسب، بل أيضاً من حيث صعوبة الاتفاق على إطار مفاهيمي واضح يسهم في تفسيرها، إذ كيف تقرر مجموعة سياسية متنفذة ومتمكنة من السلطة أن تتنازل عنها بسهولة أو تتقاسمها مع آخرين معارضين لها، وكيف يمكن لمجموعة سياسية حاكمة ومحتكرة للسلاح أن تتفاوض مع مجموعات مدنية لا تملك السلاح.

لا شك أن فرص نجاح خطة البعثة الأممية الجديدة في عملية التسوية بين الفرقاء الليبيين يتوقف على توافق القوى الدولية الفاعلة في الساحة الليبية وسيكون له دوره وتأثيره الواضح في مسار حل الأزمة الليبية، لمنح جولات الاتفاق السياسي فرصة النجاح، وإيجاد مخرج مرضي للتسوية بين الفرقاء. لكن يبقى الدور الأممي في ليبيا من الأهمية بمكان بحيث لا بديل عن عنوانه العريض، رغم أن الفاعل المحرك لروافعه معروف، وهو ما بدأت معالمه واضحة من خلال ما حققه وفدا اللجنة العسكرية في جنيف من اتفاق شامل ودائم لإطلاق النار برعاية الأمم المتحدة.

يبدو أن استمر الوضع على ما هو عليه هو المرجح، فكلما اقتربت الأزمة من الحل، وفق الاتفاقات الدولية والأممية، تدلي القيادات السياسية بتصريحات متباينة لتؤكد عمق الخلاف وتصلب الآراء، فالأطراف الحالية مستفيدة من الوضع الراهن وهي غير مستعدة للتنازل عن المغانم التي تم تحصيلها من جراء الانقسام والتشظي، يستفيد من هذا الوضع كل الأطراف السياسية والعسكرية، حيث تنفق أموالاً طائلة دون حسيب أو رقيب. وهو ما يعني استمرار حالة الانقسام من دون حرب، وإن حصلت بعض الاضطرابات الأمنية والسياسية الناجمة عن الانشقاقات وتغير شبكة التحالفات والمصالح من حين لآخر، ولا شك إن فشل فرقاء الحياة السياسية الليبية في التوصل إلى حل سياسي مستدام للأزمة من شأنه أن يزيد من فرص تحقق سيناريو جمود الأزمة واستمرار الوضع القائم، ويتوقف ذلك على الآتي:

أ. فشل كل الجهود الرامية في التوصل إلى حل سياسي حول إدارة المرحلة القادمة.

ب. تمسك الجماعات المسلحة في تبني موقف متشدد إزاء حل الأزمة.

ج. فشل مبكر لخطة الحوار المهيكل بما يسهم في معالجة الأزمة، ويضمن التوافق على مقاربات بخصوص تعديل الدستور وآليات الإشراف على الانتخابات[1].

خاتمة

تمثل خطة "الحوار المهيكل" محاولة جديدة بعد عدة محاولات عجزت فيها بعثة الأمم المتحدة للدعم في التعامل مع الأزمة الليبية القائمة، حيث أن خارطة الطريق التي انبثقت عن الحوارات السابقة (مثل الاتفاق السياسي "الصخيرات 2015، ملتقى الحوار السياسي الليبي، جنيف 2021) فشلت جميعها في تحقيق هدفها النهائي، وهو إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية وهو ما يفرض على البعثة اتباع استراتيجية جديدة لتجاوز إطالة أمد المرحلة الانتقالية. لكن نجاحها يعتمد بالدرجة الأولى على حجم الضغوطات الدولية الفعلية على الأطراف المعرقلة للقبول بالخطة الجديدة. التحدي الأكبر يتمثل في رفض النخب السياسية والجماعات المسلحة التي تستميت في الدفاع عن مصالحها المكتسبة من وراء الانقسام، وهو ما يهدد بفشل الخطة ومن ثم العودة بالبلاد إلى المربع الأول.

من جهة أخرى، تظل التدخلات الخارجية بمثابة كوابح تعرقل الوصول إلى حل شامل، وهو ما يحول الحوار والتفاوض من وسيلة للحل إلى عملية مستمرة لإدارة الأزمة بدلاً من إنهائها. وعليه، فإن الحل المستدام يكمن في تجاوز المصالح الخاصة للنخب المحلية والمجموعات المسلحة وضمان آليات إنفاذ قانون الشفافية والمحاسبة. وفي ظل غياب آليات رادعة سوف يظل "الحوار المهيكل" وسيلة لتقاسم المغانم وتجميد الصراع مؤقتاً لإدارة الأزمة، بدلاً من كونه وسيلة لتوحيد المؤسسات المنقسمة على نفسها منذ سنوات، والذهاب إلى تنظيم الاستحقاق الانتخابي (إنهائها). من دون إغفال إن تجاهل دور هؤلاء الفاعلين في أي خطة تنفيذية هو سبب رئيسي لفشل الاتفاقيات السابقة.

وفي المحصلة، إن أي خيار تتخذه البعثة الأممية يبقى مرهوناً بالدرجة الأولى بالإرادة السياسية للأطراف الليبية نفسها، والإجماع الفعلي بين القوى الدولية المؤثرة.

(1) الشيخ، خطة البعثة الأممية الجديدة لتسوية الأزمة الليبية: رؤية استشرافية، مرجع سابق، ص: 718.

ومن أجل ذلك، تقدم الدراسة مجموعة من المقترحات لعلها تسهم في إنهاء الأزمة الليبية المتفاقمة. وبهدف تحويل الحوار المهيكل إلى منصة فعلية تضمن تحقيق تقدم ملموس في مسار إنهاء الأزمة القائمة ينبغي تبني التوصيات التالية:

1. ينبغي التوجه نحو الاتفاق على قوانين الانتخابات والإطار الدستوري، بدلاً من تركيز الحوار على تقسيم المغانم (المناصب السيادية).
2. ضمان المشاركة الفعالة لكل الفاعلين من دون تهميش أو إقصاء لأي طرف في أي اتفاق جديد من خلال الرقابة على تنفيذ مخرجات الحوار، وليس مجرد المشاركة الشكلية فقط في الجلسات والنقاش، لضمان الضغط الشعبي على المعرقلين للحوار.
3. توسيع قاعدة الحوار المهيكل ليشمل شرائح أوسع من المجتمع الليبي – مثل الشباب، والمرأة، والمكونات الثقافية، وفعاليات المجتمع المدني – لتقليل اعتماد العملية على قادة المؤسسات المتنافسة الذين لديهم مصلحة في استمرار الوضع الراهن.
4. ينبغي على الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التوقف عن الدعم بالأقوال والتصريحات والتوجه نحو الدعم الحقيقي من خلال آلية إنفاذ ملزمة لكل الأطراف، بحيث يتم تنفيذ عقوبات مالية وشخصية فورية على أي طرف يثبت عرقلته للحوار أو انتهاكه للاتفاقيات الأمنية.
5. إذا كانت البعثة الأممية جادة في حلحلة الأزمة الليبية ينبغي عليها تحديد سقف زمني واضح ومحدد لإجراء الانتخابات وتوحيد المؤسسات السيادية.
6. إصلاح القطاع الأمني عبر دمج العناصر المسلحة التي لم تتلطخ أيديها بالدماء في مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية.
7. تشكيل لجنة دولية ـ ليبية تكون مهمتها مراقبة إنفاق الإيرادات النفطية، وتوجيهها صوب الخدمات العامة، الكهرباء، الصحة، البنية التحتية وبما يخدم التنمية المستدامة.

قائمة المراجع

1. أسامة علي، "ليبيا: البعثة الأممية تعلن شروط الترشح المهيكل وحماد يتهمها بالقفز على مراحل العملية السياسية"، العربي الجديد، 31 أكتوبر 2025، (تاريخ الزيارة: 2025/11/12)، متاح على: https://2u.pw/HfGLaK
2. بعثة الأمم المتحدة تنظم مبادرة حوار واستطلاع بشأن الحوار المهيكل، المنصة الليبية، 12 نوفمبر 2025، (تاريخ الزيارة: 2025/11/14)، متاح على: https://2u.pw/KmlC1P
3. رشا الدرسي، "خريطة طريق أممية جديدة هل توقظ ليبيا من سباتها العميق؟"، مراسلو الجزيرة نت، 23 أغسطس 2025، (تاريخ الزيارة: 2025/11/12)، متاح على: https://2u.pw/xhbZZb
4. كريمة ناجي، "الدعم الأوروبي لخريطة الحل في ليبيا مجرد موقف أم مصلحة استراتيجية؟"، Independentعربية، 11 سبتمبر 2025، (تاريخ الزيارة: 2025/11/13)، متاح على: https://2u.pw/X2x6xv
5. محمد عبد الحفيظ الشيخ، "خطة البعثة الأممية الجديدة لتسوية الأزمة الليبية: رؤية استشرافية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 12، العدد 2، جوان 2025.
6. محمد عبد الحفيظ الشيخ، "خيار الاستحقاق الانتخابي في دول ما بعد الصراع ليبيا نموذجاً"، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 16، العدد 1، مارس 2024.
7. محمد فوزي، "ما هو الحوار المهيكل الذي تراهن عليه البعثة الأممية لحل الأزمة الليبية؟"، الشاهد، 17 أكتوبر 2025، (تاريخ الزيارة: 2025/11/10)، متاح على: https://2u.pw/NoERZF
8. نسرين سليمان، "الحوار يثير الجدل: البعثة الأممية تطلق المهيكل، وحكومة حماد والأحزاب الليبية تعترض"، القدس العربي، 2 نوفمبر 2025، (تاريخ الزيارة: 2025/11/13)، متاح على: https://2u.pw/khyuNy